

نظرية توالي المتحركات وأثرها في توجيه فكر العرب الصوتي

أد/محمود إبراهيم حسن إبراهيم
جامعتي الأزهر بمصر وتبوك بالسعودية

الملخص:

تكشف هذه الدراسة عن نظرية تبناها الفكر الصوتي العربي القديم في معرض التعليل لبعض صور الانحراف الصوتي في بعض الأبنية نظاميا ولهجيا، وهي «نظرية توالي المتحركات» ومفادها: أن كثرة توالي المتحركات في الأبنية يؤدي إلى ثقل، كرهه الذوق العربي، فتخلص منه بصور من الإجراءات الصوتية. وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: - ما الأسس التي قامت عليها هذه النظرية؟ - ما مفهوم توالي المتحركات؟ - هل حقا كرهت العربية توالي المتحركات؟ - إذا صح هذا، فما العلة الصوتية لتلك الكراهة؟ وهل تعاملت العربية مع جميع الحركات بصورة واحدة أم أن هناك تسامحا نوعيا لذلك التتابع؟ وهل له ضابط كمي أو كيفي؟ - ما علاقة كراهة توالي الأمثال بكراهة توالي المتحركات؟ - أما إذا انتفت نظريتهم بما تحمله من علل، فما سر العدول عن توالي المتحركات في صورتيه النموذجية واللهجية؟

The summary

Theory of Vowel Following letters and its impact of the phonetics' studies in Arabians

This study reveals about a theory adopted by the old Arabic thought in the explication fair for some forms of phonetic deviation in some structures. Systematically and dialectical and it is ". Theory of Vowel Following letters " and its purpose is that a plenty of Vowel Following letters in structures lead to heaviness. Which the Arabic taste hates. So , it got

rid of it with phonetic proceedings. And this study reveals of the impact of this theory in the Arabic phonetic thought through answering the following questions: What is the bases which they theory depends on? What is the definition of Vowel Following letters? Does really the Arabic language hates of Vowel Following letters? If it's true. So , what is the phonetics error for this hatred ? And does the Arabic language treated all the marks in the same way or there is kind Tolerance for this Following? And does it have quantitative or qualitative controller ? What is the relation between the Following of proverbs and hatred of Vowel Following letters? But if their theory is negated. So , what is the secret of recantation from Vowel Following letters. Systematically and dialectical The structure of the study. The introduction: included the nature of the research according to the idea and the goals and the followed curriculum in treating its issues The preface : " Following if the Vowel letters, the expression and the concept " The first research: " Vowel Following letters in the simple structures " The second research: " Vowel Following letters in structures and thinking " The third research: " Vowel Following letters in the separated structures " Conclusion: the most important results about this study.

المقدمة

تشكل اللغة أبنيتها دون اعتبارات للتتابع النمطي المقطعي وما يترتب عليه من حدود فاصلة بين وحداتها الصرفية، والأمر متروك لأنظمة العربية التصريفية والاشتقاقية لرسم أنماط التشكيل المقطعي والتعرف على الحدود الفاصلة بين الوحدات البنائية، وفي حالة الخروج على مقررات نظامها الصوتي وأنماطه المقطعية، فهناك حلول صوتية تعود بالأبنية إلى طبيعة هذا النظام مع مراعاة مقاصدها الكبرى المعنوية واللفظية «أمن اللبس - السهولة ودفع الثقل - حسن التأليف».

وتحاول هذه الدراسة الكشف عن نظرية تبناها الفكر الصوتي العربي القديم في معرض التعليل لبعض صور الانحراف الصوتي في التابع المقطعي لبعض الأبنية نظاميا ولهجيا، فيما أطلقوا عليه «توالي الحركات» أو «توالي المتحركات» أو ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزا «توالي المقاطع المفتوحة».

وقد تعددت السياقات الصوتية التي صدرت فيها علة استئغال توالي المتحركات، يبدو ذلك من قول أبي حيان: " وأكثر أبو علي في الحجة من الاستشهاد، والاحتجاج للإسكان من أجل توالي

الحركات" ⁽¹⁾ ومن ثم أضحّت نظرية صوتية مكتملة الأركان، مفادها: أن كثرة توالي المتحركات في البناء اللغوي يؤدي إلى ثقل في جهاز النطق، كرهه الذوق العربي، فتخلص منه بصورة من الإجراءات الصوتية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذه النظرية والتعرف على أثرها في توجيه الفكر الصوتي عند العرب، من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الأسس التي قامت عليها هذه النظرية؟
- ما مفهوم توالي المتحركات ؟
- هل حقاً كرهت العربية توالي المتحركات؟
- إذا صح هذا، فما العلة الصوتية لتلك الكراهة؟ وهل تعاملت العربية مع جميع الحركات بصورة واحدة أم أن هناك تسامحاً نوعياً لذلك التتابع؟ وهل له ضابط كميّ أو كيفيّ؟.
- ما علاقة كراهة توالي الأمثال بكراهة توالي المتحركات ؟
- أما إذا انتفت نظريتهم بما تحمله من علل، فما سر العدول عن توالي المتحركات في صورتيه النموذجية واللهجية؟

ومن هنا نشأت فكرة هذه الدراسة التي عنوانتها بـ «نظرية توالي المتحركات وأثرها في توجيه فكر العرب الصوتي» وقد سلكت فيها إجراءات المنهج الوصفي وقوفاً على مبادئ هذه النظرية المستنتجة من إسقاطاتهم لها على الظاهرة اللغوية في الاستعمالات المتعددة على المستويين النودجي واللهجي، يتبع ذلك تصنيف سياقاتها الصوتية، تمهيداً لتحليلها وتفسير علل الثبات أو الخروج على مقررات النظام اللغوي، وعلاقة ذلك بالنظرية اللغوية كما رآها أصحابها، ومناقشة تلك الرؤى وفق معطيات الدرس اللغوي وما انتهى إليه من ضوابط وقوانين تعضدها الأدلة والبراهين القائمة على أسس علمية.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تأتي في تمهيد وثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة.

المقدمة : تناولت فيها طبيعة البحث من حيث الفكرة والأهداف والمنهج المتبع في معالجة قضاياها.

التمهيد : عنوانه : «توالي المتحركات- المصطلح والمفهوم»

المبحث الأول: عنوانه: «توالي المتحركات في الأبنية البسيطة»

المبحث الثاني عنوانه: «توالي المتحركات في الأبنية ولواصقها»

المبحث الثالث: عنوانه: «توالي المتحركات في الأبنية المنفصلة»

الخاتمة : عرضت فيها أهم النتائج التي تمخضت عنها تلك الدراسة .

التهديد: توالي المتحركات (المصطلح والمفهوم)

لا شك أن علماء اللغة المتقدمين قد حرروا مصطلح الحركة بمفهوم مغاير لما اصطلاح عليه المحدثون؛ إذ إن مفهومها عندهم قاصر على الحركة القصيرة «فتحة، كسر، ضمة» أما المحدثون فقد توسعوا في مفهومها ليشمل نوعين من الحركات «القصيرة» بمفهومها التراثي السابق و«الطويلة» وهي «الألف والواو والياء» التي عرفت عندهم بأحرف المد واللين.

ولسنا في معرض مناقشة هذه المفاهيم التراثية؛ لكنهم بنوا عليها أحكاما وعلا متعددة، منها ما نحن بصدد في هذه الدراسة (كراهة توالي المتحركات) ، وقد استنتجت هذه النظرية من خلال أحكامهم التي صاغوها في إطار الاستعمالات اللغوية على النهج الآتي:

1- سلك المصطلح: ورد في صياغتين:

أ- «توالي الحركات» - وهو اصطلاح صاحب الكتاب ومن سار على نهجه⁽²⁾

ب- «توالي المتحركات» وهو الغالب في الاستعمال⁽³⁾ .

وقد يطلقون ذلك أو يقيّدونه بالكثرة، أو يحدّونه بأربعة متحركات.⁽⁴⁾

2- المجال: ورد عندهم في سياقين: «الكلمة» و«شبه الكلمة»⁽⁵⁾ .

3- العلة: الثقل.

4- لازم العلة: الكراهة.

5- الإجراء: الاحتراز، الرفض، الفرار، الهرب⁽⁶⁾

6- صورة الإجراء: تغيير النمط المقطعي بال حذف «إسكان متحرك» أو الزيادة «إطالة الحركة» أو بتغيير نوع الحركة نحو: «التحول من الفتح إلى الضم».

عناصر النظرية					
سكّ المصطلح	المجال	العلة	لازم العلة	الإجراء	صورة الإجراء
توالي الحركات / توالي المتحركات	الكلمة / شبه الكلمة	الثقل	الكراهة	الاحتراز بالتخفيف	الحذف / الزيادة / المخالفة بتغيير الحركة

وليس ثمة فرق مفهومي عندهم بين مصطلحي «توالي الحركات» أو «توالي المتحركات»، لكننا إذا عرضنا ذلك على طبيعة أنماط المقاطع في العربية عند المحدثين نجد أنه يتوافق بصورة ما مع مفهوم المقطع القصير «ص ح» في مثل «فَعَلَ» = «ص ح / ص ح / ص ح» لذا نرى أن اصطلاح «توالي المتحركات» هو المصطلح الأدق؛ لأن الحركات لا تتوالي على الحقيقة، فلا بد من فاصل بينها بصامت، أما توالي المتحركات فيشير إلى الصامت مع حركته.

ولكن السياقات التي يأتون بها للمتحركات تُعدّ تتابع المقاطع من هذا النوع القصير حركةً يضاف إليها بداية المقطع الأخير أي كان نمطه، فكلمة «حَجَرٌ» بالتونين عندهم ثلاثة متحركات أيضاً، في حين أنها مكونة من مقطعين قصيرين، فثالث متوسط مغلق هكذا «حَ = ص ح / جَ = ص ح / رُ = ص ح ص» وكذلك يعدون وزن «فَعَلٌ» أربعة متحركات، كما أنهم لا يعتبرون بحالة الوقف، فالظاهرة عندهم مبنية على وصل الكلام.

ومع إشارتهم إلى عدول العربية عن توالي المقاطع المتوسطة المفتوحة «ص ح ح» في الأبنية البسيطة، نحو العدول عن «قتال» و«راضيع» إلى «قتال» و«رضيع»⁽⁷⁾ -على ما سيأتي- لكنهم أغفلوا إدراج ذلك في مجال هذه النظرية، وذلك بناء على مفهوم الحركة عندهم المحصور في الحركات القصيرة.

المبحث الأول: توالي المتحركات في الأبنية البسيطة:

للعربية نظامها التصريفي الذي تُعرض عليه أبنيتها لتغطية حاجاتها الدلالية المتفرعة عن أصولها الاشتقاقية؛ وهي بذلك تشكل توسعا ذاتيا دون الحاجة إلى روافد صرفية في صورة سوابق أو لواحق أو في صورة أدوات نحوية أو معجمية للتوسع الدلالي؛ إذ تصوغ أبنيتها على نحو تتعرض فيه لجميع الإمكانات المقطعية التي يستسيغها الذوق العربي في تشكيل بنائي بسيط خال من صور التركيب، وقد ينشأ عن ذلك توالي مقاطع من نوع خاص، حيث تنبه علماء العربية المتقدمون إلى ندرة توالي المتحركات في أبنية العربية البسيطة «حدود الكلمة الواحدة» فأتخذوا من ذلك علة تُفسر بعض صور الخروج على مقررات نظام العربية النموذجي، في بعض الاستعمالات اللهجية الخاصة التي واءمت بين أنماط المقاطع وأعادت نسجها على نحو نأت به عن توالي المتحركات؛ لذا جاءت صور تناولهم لنظرية «توالي المتحركات» في محفل تكوين الأبنية البسيطة على النحو الآتي:

أولا: الأبنية النادرة:

حدد علماء العربية الصورة المستساغة من توالي المتحركات في سياق الكلمة الواحدة كجاء عددا، وهي توالي ثلاثة متحركات في سياق الوصل، وبناء على ذلك صارت الأبنية المكونة من أربعة متحركات مرفوضة في النظام الصرفي، وما ورد من ذلك عد من النادر الخارج عما ألفه الذوق العربي، ويحملونه على أبنية أخرى.

وترجم هذه الصورة مقطعيًا في الأسماء بأن يتشكل البناء وصلا من أربعة مقاطع، تصدرها ثلاثة من النوع القصير المفتوح فَعَلَ = «ص ح + ص ح + ص ح» والمقطع الرابع متوسط مغلق بالتونين لُ = «ص ح ص»، وتتحول إلى ثلاثة مقاطع حالة الوقف، مقطعين قصيرين، وثالث متوسط، وذلك في نحو⁽⁸⁾:

- «فَعَلَ» فرع عن «فَعَلَل» نحو «دَهَنَج» لحجر، والأصل «دَهَنَج»، وقد وصفوه بأنه عدول إلى التثقيب.

- «فَعَلُّ» فرع عن «فَعَلُّ» نحو «عَرَتُنْ» شجر والأصل فيها «عَرَتُنْ»، وقد وصفوه بأنه عدول إلى التخفيف بحذف النون.

- «فَعَلَّ» فرع عن «فَعَّلِلَ» نحو «جَدَل» للمكان الكثير الحجارة، والأصل: «جَدَلِلَ» وقد وصفوه بأنه عدول إلى التخفيف بحذف الياء.

- «فَعَّلِلَ» فرع عن «فَعَّلِلَ» نحو «عَلَّطَ» للرجل الضخم والأصل «عَلَّابَطَ» وقد وصفوه بأنه عدول إلى التخفيف بحذف الألف.

وإنكارهم محي هذه الأبنية أصلاً على هذا التشكيل المقطعي، قائم على أن توالي أربعة متحركات ممتنع "فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو «فَعَّلْتُ» ، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى" (9)

وإذا سلمنا جدلاً بتعليلاتهم لمحي هذه الصيغ، فلنا أن نتوقف أمام هذا الطرح:

إذا كان التحول عن الأبنية الأصول في «عَرَّتْنُ / جَدَل / عَلَّطَ» مقبولا، اتساقاً مع نظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي سواء بحذف الصامت «النون الأولى» من «عَرَّتْنُ» أو بتقصير الصائت الطويل في كل من «جَدَلِلَ / عَلَّابَطَ» فإن العدول عن «دَهَنَج» إلى «دَهَنَج» يتناقض مع هذه النظرية؛ لأنه انتقال من خفيف إلى ثقیل وفق وصفهم.

كما أن توالي أربعة متحركات على هذا النحو ليس مهماً في كلامهم، ولو ثبت ذلك "لسدوا باب التأنيث بالتاء في نحو: بركة، ومعدة، ولمزة، فإنه موقع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة، لا سيما كلمة تلازمها التاء كمالزمتها هذه الثلاثة الأسماء." (10)

وعليه فإنني أرى أن ندرة هذا الوزن في العربية أو كراهته يأتي انسجاماً مع مقصد «حسن التأليف» الذي يعلي من شأن تنوع المقاطع، حتى لا تتشكل الأبنية من نمط واحد رتيب، يقول ابن جني: "وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف" (11)

ثانياً: المقارنة بين صيغتي (تَفَعَّلَ) و(انْفَعَلَ):

أشار السهيلي عند المقارنة بين صيغتي «تَفَعَّلَ» و«انْفَعَلَ» إلى أن التاء في «تَفَعَّلَ» بمثابة النون في «انْفَعَلَ»، إلا أنهم خصوا الرباعي بالتاء، وخصوا الثلاثي بالنون فرقاً بينهما، ولم تكن التاء ههنا ساكنة كالنون، لسكون عين الفعل. فلم يلزم فيها من توالي الحركات ما لزم في «انْفَعَلَ» (12)

وهذا التفسير يقضي بأن سكون النون عارض لكراهة توالي المتحركات، وهو تفسير فيه نظر؛ إذ لا دليل على أن الأصل تحرك النون في «انْفَعَلَ» وأن السكون لعلّة توالي المتحركات، فإذا قلنا: إن كلتا الصيغتين تتحد في دلالة المطاوعة⁽¹³⁾ مع اختلاف بنائيهما «تفعّل» للرباعي نحو «تجورب» «وانفعل» للثلاثي نحو «انكسر» فلا يكفي هذا للتدليل على تشكيل أي من الصيغتين على نحو معين.

ثالثا: المقارنة بين صيغتي (فعل) و(يفعل)

انطلق كثير من علماء اللغة المتقدمين في تعليلهم مخالفة صيغة المضارع لصيغة الماضي من اعتقادهم أصالة صيغة الماضي؛ وبناء على ذلك اتجهوا إلى أن الأصل في المضارع (يفعل) أن يكون محرك الفاء اتساقا مع حركتها في صيغة الماضي (فعل)، غير أنهم "التزموا سكون الفاء في «يفعل» فرارا من توالي أربعة متحركات، قال ابن يعيش: "وكان يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حُرك في الماضي، فيقال: "ذَهَبَ يَذْهَبُ"، و"قَتَلَ يَقْتُلُ"، و"ضَرَبَ يَضْرِبُ"، فيجتمع أربعة متحركات، فاستثقلوا توالي الحركات، فلم يكن سبيلٌ إلى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة؛ لأنّه لا يُبتدأ بساكن، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنّه بحركته يُعرّف اختلافُ الأبنية، ولا إلى تسكين لامه؛ لأنّه محل الإعراب من الرفع والنصب، فأسكنوا الثاني، إذ لا مانع من ذلك، فقالوا: "يَذْهَبُ"، و"يَقْتُلُ"⁽¹⁴⁾.

والحق أن القول بأصالة صيغة الماضي وفرعية صيغة المضارع ومن ثم عروض سكون فائه لا يركن إلى دليل، بل إن هناك آراء تقوى حجتها ترجح أصالة هذا السكون، منها:

1- أن سكون فاء المضارع يتفق ونظرية المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع من الثلاثي، يقول ابن جني: "وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه وكلها ازداد اختلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان. فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع وخالفوا بين عينيها فقالوا: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقَتَلَ يَقْتُلُ وَعِلْمٌ يَعْلَمُ. فإن قلت: فقد قالوا: دحرج يدحرج فحروا فاء المضارع والماضي جميعاً وسكنوا عينيها أيضاً قيل: لما فعلوا ذلك في الثلاثي الذي هو أكثر استعمالاً وأعم تصرفاً وهو كالأصل للرباعي لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة"⁽¹⁵⁾.

2- أثبت ا لدرس الم قارن أ صالة صيغة ا لأمر، وأن الم مضارع ؛ سوابقه المخصوصة طور متأخر عن الأمر؛ وهذا يعني أن سكون الفاء في (يفعل) يندسجم مع سكونها في الأصل (أفعل) ا لذي احتاج إلى همزة وصل، واستغني عنها في المضارع بزيادة سابقة أحرف المضارعة (أ؛ يت) ء إلى أول لفظة فعل ا لأمر، لتدل ء على حالة الإسناد إلى الفاعل أو الضمير مثلاً⁽¹⁶⁾ ومن ثم يكون السكون فيه أصلاً.

وعلى الرغم من تقبل نظام العربية الصرفي توالي ثلاثة متحركات في أبنية الفعل الماضي من الثلاثي المجرد «فعل» بجميع صوره الصائفة المستعملة في بنائي المعلوم والمجهول المكون من « ص ح + ص ح + ص ح » فقد عدل عنه في غير مناسبة سياقية متى كان التابع على نحو ما يشكل ثقلاً، لا لكون المتحركات متواليات على الإطلاق، ولكن بالنظر إلى نوع الصوت المحرك، من ذلك:

- أن يكون أحد المتحركات (واوا أو ياء) وقد عدل عنه نظام العربية فيما سمي الإعلال بالقلب نحو:

«قَوْلَ» - «بَيْعَ» ← «قَالَ» - «بَاعَ»

بالتحول إلى مقطعين، أولهما متوسط مفتوح « ص ح ح » والثاني قصير « ص ح ».

« سَعَى » - « دَعَوَ » ← « سَعَى » - « دَعَا »

بالتحول إلى مقطعين أولهما قصير « ص ح » والثاني متوسط مفتوح « ص ح ح » .

- أن يقع تماثل بين صوتين من المتحركات، وقد عدل عنه نظام العربية بالإدغام :

نحو : « عَدَدَ » ← « عَدَّ »

بالتحول إلى مقطعين أولهما متوسط مغلق « ص ح ص » والثاني قصير « ص ح » .

- وقد يجرون مثل ذلك التحول في الصحيح في بعض الاستعمالات اللهجية، من ذلك ما ذكره سيبويه من قولهم "في كرم الرجل: كرم، وفي علم: علم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم"⁽¹⁷⁾ وقد وجهت عليه قراءة أبي السمال⁽¹⁸⁾ «شجر» بإسكان الجيم في قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ

لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُخَرِّجُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿ [النساء: 65]: بالتحول إلى مقطعين أولهما متوسط مغلق « ص ح ص » والثاني قصير « ص ح »، وقد وجهت القراءة إلى الفرار من توالي المتحركات، ولكنه ضَعَفَ لخفة الفتحة⁽¹⁹⁾ غير أن ذلك ينبغي أن يحمل على استحسان المقاطع المغلقة لا كراهة توالي المتحركات

ولم تخل أبنية الأسماء من هذا النوع من التابع المقطعي بتوالي ثلاثة متحركات في أبنية الأسماء في صيغ المفرد وجمع التكسير، وحتى يتكوّن الاسم من ثلاثة مقاطع من نوع واحد « ص ح » يستلزم ذلك سقوط التنوين لعلّة نحوية كالإضافة نحو «رُسُل ربك» أو منع الصرف نحو «زُحَل» و«عُمَر».

غير أنهم قد يعدلون عن توالي المتحركات في تلك الأبنية تخفيفاً بالنظر إلى نوع الصائت تجانسا وتماثلاً، فيسكنون المتحرك الثاني مما يعني تشكيل مقطع متوسط مغلق « ص ح ص »، "وذلك قولهم في نَحْدٍ: نَحْدٌ، وفي كَيْدٍ: كَيْدٌ، وفي عَضْدٍ: عَضْدٌ، وفي رَجُلٍ: رَجُلٌ"⁽²⁰⁾ ومن ذلك «الْوَرَقُ» لغة أهل الحجاز، وتميم تقول: «الْوَرَقُ»، وقد قرأ بها الأعمش وعاصم في قوله تعالى: «بِوَرَقِكُمْ» [الكهف: 19]⁽²¹⁾ ونسبت أيضاً إلى بكر بن وائل⁽²²⁾ ولكنهم لا يقولون في «جَمَلٍ»: «جَمَلٌ»⁽²³⁾ لخفة الفتح، وهو ما يدل على أن توالي المتحركات لا يشكل ثقلاً في ذاته، وإنما الثقل يتحقق لأسباب أخرى أهمها عدم التجانس بين الحركات أو عدم التجانس بين المتحركات، ولو ذلك لما لجأوا إلى هذا النمط المقطعي بإسقاط التنوين في نحو «زُحَل» و«عُمَر» فيما يعرف بمنع الصرف لعلّة العدول من وزن «فاعل» إلى وزن «فُعَلٌ» وهي علّة ليس لها منطق لغوي، فليس «فُعَلٌ» بأخف من «فاعل» كما أن العربي عند نطقه لكلمة ما لا يحتفظ في ذهنه بتاريخها التصريفي المهمل حتى يخففها بإسقاط التنوين، ولا يوجد ثقل في تتابع حركاته؛ لأنه انتقال من ضم إلى فتح، كما لا يوجد ثقل من توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة؛ لأنها تتحول إلى مقطعين قصيرين والثالث إما أن يغلق بالتنوين أو تتحول بسكون الوقف إلى مقطعين: «قصير ومتوسط مغلق»، وأي ثقل في توالي المتحركات -مثلاً- في جملة «وَسَمِعَ عُمَرُ كَلِمَتَهُمُ» المكونة من أحد عشر مقطعا قصيرا من نوع « ص ح » ، غير أن تَقَبُّلُ هذا النمط من التابع المقطعي مبني

على اختلاف عناصر الجملة وتنوع وحداتها صرفية بين «حرف، فعل، واسم» وتنوع الحركات وتناغمها بين «فتح وكسر وضم».

وفي نظري أن هذا الوزن حجة قوية على عدم كراهة توالي المقاطع القصيرة على إطلاقه، ومن زاوية أخرى على النحويين أن يبحثوا عن علة أخرى لمنع هذا الوزن من الصرف غير ما ذكر من علة العدول من وزن إلى وزن.

ومما يحمل على هذه النظرية العدول عن تتابع مقطعين مفتوحين من النوع «ص ح ح» في بناء واحد، وقد عولج بتقصير الأول، وتحويله إلى «ص ح» من ذلك ما ذكره في مصدر «قاتل» الذي جاء على «قتال» وكان القياس والأصل أن يكون على «قتالا» لامتداد الحركة الأولى في «قاتل»⁽²⁴⁾ فكأنهم قصروها لكي لا يتتابع المقطعان الممدودان.

وإن كان قد نطق بها عند بعض من يوفون الحروف فقالوا: قاتل قيتالا، وضارب ضيراباً، لكن الألف انقلبت ياء لانكسار ما قبلها⁽²⁵⁾ وهي لغة أهل اليمن⁽²⁶⁾

ومنه أيضاً قولهم: «رضيع» = «ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح» بمعنى مُراضع و«حليف» بمعنى مُحالف، وما يشبههما، وكان القياس أن تكون: «راضيع» و«حالف» = «ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح» لامتداد الفتحة في «راضع» و«حالف»⁽²⁷⁾

والواقع النطقي يؤيد ذلك التفسير، فلا شك أن النطق بمقطعين متتاليين من هذا النوع «ص ح ح» يُحدثُ ضرباً من الثقل خاصة مع كثرة استعماله في الصيغ القياسية كالمصادر وجموع التكثير، أما الأبنية غير القياسية فإن استعمالها لا يكون بالكثرة التي تشكل ثقلًا، فلم نشهد أبنية كثيرة على بناء يحوي هذا التشكيل المقطعي مثل: «فاعول»، و«فاعيل»، و«فاعال»، و«فاعولاء»⁽²⁸⁾.

ولا شك أن هذا يعطينا مؤشراً بقلّة استعمال هذا المقطع «ص ح ح» عند التتابع متى قورن بالقصير المفتوح «ص ح»، مع استحسان تتابع المقاطع المتوسطة المغلقة «ص ح ص».

المبحث الثاني: توالي المتحركات في الأبنية ولواصقها

تناول علماء العربية نظرية توالي المتحركات في تفسير كثير من مظاهر الانحراف الصوتي بصورتيه النموذجية واللهجية في بعض السياقات الصوتية التي خلفتها صور من أنماط النظام الإلصاقى بحالتيه «السوابق واللاحق»:

أولاً: سياق السوابق الإلصاقية:

تمثل السوابق الإلصاقية محورا مهما في تشكيل البناء التركيبي بما تحمله من وظائف متعددة مختزلة، تفضي إلى تفاعلات صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية في جزء مهم من بناء اللغة، ويشكل هذا التفاعل الصوتي بعض صور توالي المتحركات التي أشار إليها علماء العربية في تفسير كثير من الظواهر اللغوية من ذلك:

- امتناع دخول اللام على سابقة (السين):

تناول علماء اللغة المتقدمون نظرية توالي المتحركات في معرض المقارنة بين سابقة السين وسوف، فقد أجازوا دخول لام التوكيد على «سوف» دون سابقة السين، نحو قوله تعالى: ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مرم: 66] وأما السين فامتنعت العرب من إدخال اللام عليها، والعلة في ذلك - كما ذكر النحاة- أن «سوف» لها سياق لا يكون للسين، فلام الابتداء والتوكيد تدخل على سوف، نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: 5]، ولا يكون ذلك في السين، والعلة في ذلك ؛ لثلا يجتمع حرفان مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضها ببعض، واتصالهما بالكلمة، ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربعة متحركات وأكثر، نحو: «لسيجد»، و«لسيتعلم»، فتثقل الكلمة.⁽²⁹⁾

وذكر أبو حيان أن الأصل في الامتناع "كراهية توالي الحركات في «ليتدحرج» مضارع «تدحرج»، ثم حمل على ذلك مما لا تتوالي عليه الحركات"⁽³⁰⁾.

والحق أن هذه التعليل الصوتي فيه نظر؛ إذ إن هناك سوابق إلصاقية تماثل اللام مقطوعا كالفاء والواو، ولم يقل أحد بامتناع دخولها والصورة المقطعية واحدة، فيقال: «فسيفعل» نحو قوله

تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 137] ، وقد قرأ طلحة بن مصرف: «لسأخرج حيا» ، وقرأ ابن مسعود : «ولسيعطيك ربك»،⁽³¹⁾

والعلة في نظري وظيفية دلالية لا صوتية؛ لأنهم اختلفوا في دخول اللام على سوف؛ ذلك أن اللام الداخلة على المضارع تخلصه للحال، وهذا معنى عرف لها، و«السين وسوف» تخلصه للاستقبال، فيتوارد على المضارع دليان متدافعان، وقد خرج ما ورد من ذلك نحو قوله تعالى ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مرم: 66] بخلع الحال من اللام، وإرادة التوكيد بها فحسب، كما أخلصت الهمزة في «يا الله» للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف؛ لأن من شأن العرب ألا يجمعوا بين علامتين لمعنى واحد.⁽³²⁾

- تسكين (لام الأمر) :

من السوابق الإلصاقية المختصة بالدخول على الفعل المضارع «لام الأمر»، ويطلق عليها «لام الجزم»⁽³³⁾؛ لأنها إحدى جوازم المضارع ، وقد اختلف في بنائها بين الكسر والإسكان، فالإسكان جائز إذا سبقت بشيء تعتمد عليه، لتشكل مقطعا صوتيا متوسطا مغلقا: «ص ح ص» نحو قولك: «فليقم» و«وليقم»⁽³⁴⁾ فالملقطع «فَلْ» «وَلْ» = «ص ح ص» وهو من المقاطع المستساغة في اللسان العربي؛ لأن الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما جزء منها، ولا يمكن الوقوف على واحدة منهما⁽³⁵⁾ فخروف العطف كأنها من نفس ما دخلت عليه، وقد فسر السكون بكرهه توالي الحركات في كلمة⁽³⁶⁾

وإذا ثبتت أصالة السكون، وعروض الكسر للابتداء، فلا وجود لتوالي المتحركات، ويقوي هذا إجماعهم على إسكان قوله ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف: 110] و﴿وَلْيَصْرِفْ مَخْرُجًا﴾ [النور: 31]⁽³⁷⁾

أما إذا سلمنا بأصالة كسر لامها، فإن سكون لامها مفسر بالتخفيف اعتمادا على ما قبلها من صوامت ، وذلك متى اتصل بها واو العطف أو فاءه، قال ابن جني : " ومتى اتصل بهذه اللام من قبلها واو العطف أو فاءه فإسكانها للتخفيف جائز، وذلك قولك: وليقم زيد؛ فليقعده جعفر؛ وإنما جاز إسكانها؛ لأن الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام؛ فأشبهت اللام لاتصالها بما قبلها واحتياجه إليها كأنحاء من "نخذ"، واللام من "علم"، فكما

تقول: نخذ، وعلم الله ذاك؛ كذلك جاز أن تقول: فليقم، وليقعد" لكنه استنكر سكونها مع حرف العطف «ثم» لأنه حرف يمكن الوقوف عليه، واعترض على قراءة ⁽³⁸⁾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: 29] و﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾ [الحج: 15] قال ابن جني "إذا أمكن الوقوف؛ لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه؛ فلم يميزوه" ⁽³⁹⁾

ولا يجوز بحال من الحوال إنكار قراءة متواترة لمخالفة قياس لغوي، خاصة إذا كانت القوانين الصوتية تبيحه، فضلا عن أنها صورة أكثر خفة، للتحويل إلى مقطع متوسط مغلق أكثر شيوعا في العربية، أما عن علة عدم التمكن من الابتداء باللام لسكونها، فردود عليه بأن الكلام مبني على الوصل في مثل هذا السياق، ومن ثم يمتنع الابتداء بها، ثم إنهم اختلفوا في أصلها بين السكون والكسر، فلم لا نسلم بأنها جاءت على الأصل، ويعدل عنه في الابتداء؟.

ثانيا: سياق اللواحق الإلصاقية:

تشكّل اللواحق الإلصاقية مرتكزا رئيسا في بناء الجملة العربية، إذ إنها تحمل في طياتها قدرا كبيرا من الوظائف اللغوية في أوجز صورة يمكن أن تؤدي فيها اللغة، بما تشكّله من قرائن تزيل الإبهام عن كاهل التراكيب اللغوية، وترسم الخطوط الرئيسة للمعنى، وتبين النوع، وتحدد العدد، وتعرب المعنى وتؤكدّه، وتربط بين أجزاء الجمل، ناهيك عما تقوم به من دور فعّال في إثراء العربية بتصريف المعاني وتنويع الأساليب.

وهي إذ تقوم بتلك الوظائف، تجمعها علاقات تعاونية مع أبنيتها، أشبه بروابط أفراد الأسرة أو المجتمع، تتسم بالتجاذب أو التنافر، ينتج عنه تفاعل بالتأثير أو التأثر، فتى أصاب البنية أو لاحقها ثقل في النطق، أو خروج عما ألفته العربية في نسج مقاطعها، أو حدوث لبس في المعنى، اتخذت العربية إجراءات إصلاحية في إطار أنظمتها اللغوية.

ومن السياقات الصوتية التي يكثر فيها تناول نظرية توالي المتحركات سياق اللواحق التي تضاف إلى البنية فتغير من نسجها المقطعي، مما يشكل في بعض السياقات صورة من صور توالي المتحركات:

1- اللواحق المسبوقة بحركة بناء: على اعتبار أصالة بناء آخر صيغة الماضي على الفتح ، فقد تناول النحاة كراهة توالي المتحركات علة لسكون آخر صيغة الماضي متى اتصلت بها أحد ضمائر الرفع المتحركة «ت الفاعل»، «نا الفاعلين»، «ن النسوة» ، يقول ابن جني: "ولكنه لما لم يوجد في كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات، ونزلت التاء من «فعلت» منزلة جزء من الفعل، أسكنوا اللام، كراهية اجتماع المتحركات"(40).

وفي رأي أن طرح علة كراهة توالي المتحركات في سياق إسكان المتحرك ينبغي أن يعقبه تعليل صوتي لا وظيفي، فليست ثمة علاقة بين توالي أربعة متحركات وبين شدة اتصال الفعل بالفاعل وإنزال التاء من ضربت منزلة راء «جعفر» على حد قولهم، فكثير من الأبنية وملحقاتها لا تأبى توالي أربعة متحركات كما في نحو «شَجَرَتْهُ» كما أنه موجود في التراكيب المنفصلة نحو: «جَعَلَ لَكَ»، و«فَعَلَ لَبِيدٌ» كما ذكر سيبويه(41).

وإن كان هناك من علة لهذا السكون فتفسيرها يعود بنا إلى أصل وضع تلك اللواحق التي تكونت من ابتداء بصوت صامت غير معتمدة على حركة؛ لتمييز بذلك من بعض اللواحق الأخرى، وقد ألمح إلى مثل ذلك ابن مالك قائلاً: "فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام «فعلت» خوف توالي أربع حركات. وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا وأكرمنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال"(42).

غير أنني أرى أن أمن اللبس ينساق إلى جميع تلك اللواحق، فلو لا هذا السكون لالتبست تاء الفاعل بتاء التأنيث عند الوقف على كل من «فَعَلْتُ» و«فَعَلْتُ»، والتبست «نا» الفاعلين بـ«نا» المفعولين في كل من «سمعنا» و«سمعنا» والتبست نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة في كل من «فعلن» و«فعلن» .

ومما يؤكد أن السكون قبل تلك اللواحق يرجع إلى أصل تكوينها بقاؤه مع نون النسوة المتصلة بالمضارع «يفعلن» ولا أثر لتوالي أربعة متحركات، وليس تشبيهاً بالماضي «فعلن» كما ذكر ابن السراج(43) أو اعتبار سكون الثاني في «يفعلن» غير حصين كما ذكر أبو البقاء العكبري(44) .

2- اللواحق المسبوقة بحرك إعراب: تشكل بعض اللواحق المسبوقة بحركة إعرابية مع أبنيتها صورة

من توالي المتحركات التي تنبه إليها علماء العربية من خلال مظاهر الخروج على تشكيلات هذه الأبنية في استعمالات خاصة خارج النظام النحو المعيارى، مما اعتبر تعدياً على قرينة ذات دلالة نحوية، وهي الحركة الإعرابية.

وقد رصدت لنا القراءات القرآنية مواضع متفرقة لهذا السياق الصوتي الذي سكنت فيه حركة الإعراب، واشتهر بذلك أبو عمرو بن العلاء من بين القراء السبعة على النحو الآتي⁽⁴⁵⁾:

أ- حركة الضم حالة رفع المضارع: من ذلك «يأمرُكم» ، من قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: 67] و«يَنْصُرُكُمْ» من قوله تعالى: ﴿يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [ال عمران: 10] و﴿يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ [الملك: 20] و«يَلْعَنُهُم» من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: 159] و«يَجْمَعُكُمْ» من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الجنات: 26] و«يُعَلِّمُهُمُ» من قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: 129] ، آل عمران: 164 والجمعة: 2 . و«تُتَبِّعُهُمْ» من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تُتَبِّعُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [المرسلات: 17] و«أَنْزَلِمْكُمُهَا» من قوله تعالى: ﴿أَنْزَلِمْكُمُهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: 28] و«يُشْعِرُكُمْ» من قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]

ب- حركة الضم حالة رفع الاسم المعرب: من ذلك «بعولتُهن» من قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: 228] بسكون التاء، و«رُسُلُنَا» من قوله تعالى: ﴿بَلَى رُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: 80] بسكون اللام .

ج- حركة الكسر حالة جر الاسم: من ذلك «بارئكم» : من قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: 54] و«أَسْلَحَتْكُمْ» من قوله تعالى: ﴿لَوْ تَعَفَّلُونَ عَنْ أَسْلَحَتِكُمْ﴾ [النساء: 102].

وللحفاظ على القيمة الوظيفية لحركة الإعراب لم يقبل النحو المعيارى القول بالإسكان المطلق، حتى نقل عن المبرد قوله: "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن"⁽⁴⁶⁾ بخلاف حركة البناء التي "لم يختلف النحاة في جواز تسكينها مع توالي الحركات"⁽⁴⁷⁾ لذا ذهبوا إلى بقاء أثر هذه الحركة إما بالاختلاس⁽⁴⁸⁾ أو ما أطلق عليه ابن مجاهد الإشمام⁽⁴⁹⁾ وهو ما وصف بالتكلف لتسوية الخروج على مقررات النظام النحوي⁽⁵⁰⁾

وإذا تأملنا الأمثلة السابقة التي سبقت لتعليل السكون بكراهة توالي المتحركات مع حركة الإعراب والواحق نلاحظ الآتي:

أولاً: أن تسكين المتحرك يكثر في حالة الرفع بعلامة «الضم» ويقل في حالة الجر بعلامة «الكسر» ولا أثر له في حالة النصب بعلامة الفتح، وهو تدرج منطقي للثقل في تلك الحركات.

ثانياً: يغلب ذلك في سياق اللواحق الحركة بالضم «كُم» «هُم» «هَنَّ» ويندر في الضمائر الحركة بالفتح «نا» فلم يرد إلا في موضع واحد «رسلنا» والضمير فيه غير معتبر في الثقل؛ لأن الثقل ناشئ عن توالي ثلاث ضمات «رُسُل» ، كما لم يرد في الضمائر الحركة بالكسر ، مما يدل على أن حركة الضمير معتبرة في معظم الأحيان للتخفيف بالإسكان.

ثالثاً: وردت صور التخفيف بالتسكين تقدماً بمعنى أن التخفيف قد حدث بسبب الحركة السابقة أي أن الأولى قد أثرت في الثانية، ويكون رجعيًا بمعنى أن التخفيف قد حدث بسبب وجود الحركة اللاحقة أي أن الحركة الثانية قد أثرت في الحركة الأولى ، ويجيء ذلك على النحو الآتي:

أ- تسكين المضموم ، وله ثلاث صور:

- أن يكون مسبوقاً ومتبوعاً بضم مثل: «يَأْمُرُكُمْ» و«يَنْصُرُكُمْ» والعلة للتسكين الثقل الناشئ عن توالي ضمتين، والتخفيف فيه تقديمي.

- أن يكون مسبوقاً بكسر ومتبوعاً بضم، مثل: «يَشْعُرُكُمْ» و«أَنْزَلَكُمْوَهَا» و«يَعْلَمُهُمْ» والعلة للتسكين الثقل الناشئ عن الانتقال من كسر إلى ضم، والتخفيف فيه تقديمي.

- أن يكون مسبوقاً بفتح ومتبوعاً بضم مثل: «بَعُولَتُهُنَّ»، والعلة للتسكين الثقل الناشئ عن توالي ضمتين، والتخفيف فيه رجعي.

- أن يكون مسبوقاً بضم ومتبوعاً بفتح مثل: «رُسُلُنَا» والعلة للتسكين الثقل الناشئ عن توالي ضمتين، والتخفيف فيه تقديمي.

ب- تسكين المكسور: وله صورتان:

- أن يكون مسبوقاً بكسر ومتبوعاً بضم، مثل: «بَارِئُكُمْ» والعلة للتسكين توالي كسرتين والتخفيف

فيه تقديمي.

- أن يكون مسبوقا بفتح ومتبوعا بضم «أَسْلَحَتْكُمْ» والعلة للتسكين الانتقال من كسر إلى ضم، والتخفيف فيه رجعي.

وبذلك يكون الثقل ناشئا عن توالي ضمتين رجعيا وتقدميا، ويكون ناشئا عن توالي كسرتين تقدميا، أو بعلة ثقل الانتقال من كسر إلى ضم رجعيا.

ومن ثم تنتفي علة كراهة توالي المتحركات على الإطلاق؛ لأن العلة هي الثقل الناشئ عن توالي حركتين ثقيلتين من جنس واحد الضم أو الكسر أو من جنسين متضادين بالانتقال من كسر إلى ضم.

رابعا: لم يغفل ابن جني أن يشير إلى أثر اللواحق الصامتة في سياق توالي المتحركات فيما سبق، فقد نبه إلى أن أبا عمرو لم يسكن الراء مع لاحقة «هم» من «يَأْمُرُهُمْ» كما فعل مع لاحقة «كم» من «يَأْمُرُكُمْ» وذلك لخفاء الهاء وخفتها فجاء الرفع على واجبه، وليست الكاف في «يَأْمُرُكُمْ» بخفيه ولا خفيفة خفة الهاء، ولا خفاءها، فثقل النطق بها فحذف ضمتها. ⁽⁵¹⁾ وهو مردود بسكون «وَيَعْلَمُهُمْ» [البقرة 129] و «وَيَلْعَنُهُمْ» [البقرة 159] كما تقدم، والأولى في نظري أن ننظر إلى طبيعة الأصوات التي وقع عليها التخفيف وهي: «الراء، اللام، الميم، النون، الهمزة والتاء» فنلاحظ أنها -باستثناء الهمزة- تتسم بسهولة المخرج لذا يكثر تداولها في الأبنية، فالراء، اللام، الميم، النون أصوات ذلقة، ولا يخفي سهولة مخرج التاء، ولكي نعلل لهذا التحول الصوتي نفرد كلا منها بالتحليل:

الهمزة: صوت له طبيعة خاصة في صعوبة المخرج، فإذا أضيف إلى سياقه توالي صائتين ثقيلين زاد من صعوبة النطق به، فضلا عن أنه يشترك مع الصوائت في مصدر تكوينه وهما الوتران الصوتيان «المصدر الرئيس للصوائت بجميع أشكالها»، ولا يخفي ما بين الهمزة والصوائت من وشائج صوتية تجعلها تتعاور في الأبنية المختلفة، وسبق أن بينا أن تشكيلها الصوتي في «بارئكم» بتوالي كسرتين مع ثقل كسر الهمزة زاد من صعوبة النطق فتخلص منه بالتسكين.

التاء: مورفيم قائم بذاته خارج عن بناء الكلمة، والسكون ليس غريبا عليها كما هو حالها في الأفعال في «فعلت» وهي من اللواحق القليلة التي تحمل علامة الإعراب مع ياء النسب، وسبق أن بينا

ثقل الانتقال من كسر إلى ضم في «أَسْلَحَتْكُمْ». وتوالي ضمتين في «بَعُولَتُهُنَّ».

الراء واللام والنون والميم: أثبت الدرس الصوتي الحديث أنها أصوات وقفية شبه رنانة⁽⁵²⁾ وهو ما يجعلها قريبة الشبه بـ «الواو والياء غير المديتين»، فكما يثقل تحريك الواو أو الياء⁽⁵³⁾ فكذلك يثقل تحريك ما يشابهها.

ويبدو أن للراء خصوصية في هذا السياق لما تحمله من صفة التكرار وهو ما يزيد من ثقلها مع التحريك بالضم؛ لذا رأينا كثرة ما روي من إسكانها في مثل هذا السياق، فقد روى عن أبي عمرو الإسكان أيضا في «يُصَوِّرُكُمْ» من قوله تعالى: «يُصَوِّرُكَ الَّذِي يُصَوِّرُكَ فِي الْأَرْحَامِ» [آل عمران:6] و«يُحَذِّرُكُمْ» من قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:30].

وبعضهم أطلق القياس في كل راء، نحو: «يُحَشِّرُهُمْ» من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحَشِّرُهُمْ﴾ [سبأ:40] و«أُنذِرُكُمْ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء:45] ، و«يُسِيرُكُمْ» من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ﴾ [يونس:22] ، و«تُطَهِّرُهُمْ» من قوله تعالى: ﴿صَدَقَ نُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ [التوبة:103]⁽⁵⁴⁾ و«نَذَرُهُمْ» من قوله تعالى: ﴿ونذرهم في طغيانهم﴾ [الأنعام:110]⁽⁵⁵⁾

فتحريك تلك الصوامت الشبيه بالواو والياء وخاصة الراء يشكل ثقلا يضاف إلى ثقل توالي ضمتين كما في «يَأْمُرُكُمْ، رُسُلَنَا، يَعْلَمُهُمْ، يَلْعَنُهُمْ».

ويعضد هذا المنحى استثناء تحريك عين «فَعَلَةٌ» اسما في جمع المؤنث السالم متى كانت معتلة «واو أو ياء» فيقال: «جَوَزَات»، و«بَيْضَات» و«رَوْضَات» على اللغة الفصيحة، لكنهم يحركونها في السالم نحو «سجّادات» و«غرفات» و«سدرات» «ومنع بعض البصريين الإتيان في نحو «لحيات» جمع «لحية»؛ لأن فيه توالي الحركات مرتين قبل الياء»⁽⁵⁶⁾.

خامسا: أن المقاطع الصوتية المشكلة لتوالي المتحركات في المواضع السابقة ليست بالكثرة التي تشكل ملحا غريبا على طبيعة نسج المقطع في العربية فهي على النحو الآتي:

- «مقطعان قصيران مفتوحان» + «متوسط مغلق» «ص ح + ص ح ص» كما في «رِئِكُمْ / مَرِكُمْ / عَنَهُمْ / لِمَهُمْ / مَرِكُمْ / صُرُكُم / عِرُكُم / لَتُنَّ»

- «ثلاثة قصيرة مفتوحة» + «متوسط مفتوح» « ص ح + ص ح + ص ح ح » «رُزْمُكُمُ» «رُسُلُنَا».

- «ثلاثة قصيرة مفتوحة» + «متوسط مغلق» « ص ح + ص ح + ص ح ح » «لَحْتِكُمْ»

سادسا: لهذا الإجراء شواهد أخرى يمكن أن تخرج بعيدا عن علة التخفيف، فقد قرأ الأعرج «ثُمَّ تُتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ» [الرسلات: 17] بسكون العين، وفي بعض أوجهها أن يكون أراد معنى قراءة الجماعة «تُتَّبِعُهُمُ» بالرفع فأسكن العين استئقلا توالي الحركات. (57) وفي رأيي أن السكون هنا لوظيفة نحوية عطفا على الفعل المجزوم «ألم نهلك الأولين» [الرسلات: 16] ولا أثر لكراهة توالي المتحركات.

وقد نقل عن أبي عمرو أيضا أنه قرأ «سَنَعِدُّبِهِمْ» [التوبة: 101] بسكون الباء قال السمين الحلبي: "وهو على عادته في تخفيف توالي الحركات" (58) ولانتقال من الكسر إلى الضم دور في هذا التخفيف بعيدا عن علة توالي المتحركات.

أما في الشعر فالضرورة حاضرة في تركيب «تعرفكم» من البيت الذي يكثر الاستشهاد به لهذا التحول الصوتي:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم ... ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب (59)

سابعا: لم يكن التخفيف محصورا في السكون في تعليلهم بـ«كراهة توالي المتحركات» بل ذهبوا إلى أنهم قد يعدلون عن مثل هذا التوالي بالتحول إلى المقطع المتوسط المفتوح « ص ح ح » من ذلك ما ورد في تعليل مجيء بناء «قَسَقَاسَتَهُ» والأصل «قَسَقَسَتَهُ» في حديث فاطمة بنت قيس «أَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَرَجُلٌ أَخَافُ عَلَيْكَ قَسَقَاسَتَهُ لِلْعَصَا» (60) قيل: إنه أراد قَسَقَسَتَهُ: أي تحريكه إياها لضربك، فأشبع الفتحة فجاءت ألفا ليفصل بين توالي الحركات (61) وهذا يعني أن «القسقساة» حالة انفصالها عن لاحقة الضمير لا يحدث فيه مثل هذا التحول؛ إذ لا صورة لتوالي المتحركات حينئذ، وينفي ذلك رواية «أما أبو جهم فأخاف عليك قَسَقَاسَةَ الْعَصَا» (62)

ثامنا : قد يقع التسكين على غير حركة الإعراب في مثل السياقات السابقة ، فيقع على حركة مبنى ، من ذلك «رُسُلْنَا» فيمكن أن تسكن السين «رُسُلْنَا» وهو مقروء به ، فقد أسكن أبو عمرو السين من «رسلنا» و«رسلهم» و«رسلكم» مما وقع مضافا إلى ضمير على حرفين⁽⁶³⁾ ، قالوا : إن العلة كراهة توالي المتحركات ، ويضم في غير ذلك ، لكنهم يذكرون أن السكون فيه إذا لم يضاف إلى ضمير جائز لمطلق التخفيف⁽⁶⁴⁾

أما القراءة الشاذة التي ذكرها ابن عطية للحسن: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتَهُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل:62] بسكون النون مفسرا إياها بكراهية توالي الحركات⁽⁶⁵⁾ فهو سياق نادر، لأن النون محركة بالفتح، وهو غير ثقيل، ولعل حرصهم على الحفاظ على حركة الإعراب نقل التخفيف إليها، ولا نغفل أن الصوت المسكن هو صوت النون الذي سبقت الإشارة إلى أنه من الصوامت التي يكثر فيها التخفيف بالتسكين في مثل هذا السياق من توالي المتحركات.

وكذلك قراءة «وَأَمْرَاتَانِ»، من قوله تعالى ﴿فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: 282] بهمزة ساكنة، فقد ذكر أبو حيان أنه غير مقيس وحملها على التخفيف لكثرة توالي المتحركات⁽⁶⁶⁾ قال صاحب الدر المصون: "استثقل توالي الحركات، والهمزة حرف يشبه حرف العلة فَتُسْتَثْقَلُ عليها الحركة فَسُكِّنَتْ لذلك"⁽⁶⁷⁾ وحمل على ذلك أيضا قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر «مِنْسَأَتُهُ» [سبأ:14] بهمزة ساكنة⁽⁶⁸⁾

3- لاحقة جمع المؤنث السالم:

هناك تغييرات تقع على البنية نتيجة إلحاق ألف الجمع وتائه، منها ما ينشأ عنه وجه مضاد لنظرية توالي المتحركات، أي تحريك الساكن، فتتحقق الصورة العكسية لنظرية توالي المتحركات، والتغييرات التي تقع على البنية من هذا النوع محصورة فيما جاء على وزن «فُعْلَةٌ» أو «فَعْلَةٌ» أو «فَعْلَةٌ» اسما لا صفة، على هذا النحو:

- «فُعْلَةٌ»: تحرك العين بالضم إتباعا لحركة الفاء تقول في جمع «غُرُفَةٌ» «غُرُفَاتٌ» ويجوز الإبقاء على الأصل بسكون الفاء فتقول «غُرُفَاتٌ».

- فَعْلَةٌ: تحرك العين بالفتح نحو: «سَجَدَاتٌ» و«رُكْعَاتٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ

حَسَرَتْ عَلَيْهِمْ ﴿البقرة: 167﴾ . هذا إذا كانت عينها سالمة، فإن اعتلت عينها بالواو أو الياء نحو «عَوْرَات» و«بَيْضَات»، فالسكون على الأشهر، وبه قرأ السبعة ⁽⁶⁹⁾ ﴿عَوْرَاتٍ﴾ [النور: 31، 58] لثقل الحركة على حرف العلة؛ ولأن تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله سبب لقلبه ألفاً. وهذيل تحرك العين، وقد قرئ في الشواذ «عَوْرَاتٍ» [النور: 59] بالفتح ⁽⁷⁰⁾

- أما فِعْلَةٌ: ففيها ثلاثة أوجه: تحرك العين بالفتح وفي لغة تكسر للإتباع، وفي أخرى تسكن للتخفيف، نحو «سِدْرَةٌ» تقول في جمعها: «سِدَرَاتٍ وَسِدَرَاتٍ سِدَرَاتٍ»، ولم يجمع المعتل بالألف والتاء إلا على لغة من قال: «سِدَرَاتٍ» بالسكون، فيقال في «جزية» و«رشوة»: «جِرِيَّاتٍ» و«رِشَوَاتٍ» بالسكون على لفظ الواحد. ⁽⁷¹⁾

ويدوي أن تحريك العين وتوالي المقاطع القصيرة يتناسب مع دلالة الجمع، وذلك على نحو ما ذكره ابن جني في المصادر التي جاءت على «الْفَعْلَان» أنها تأتي للاضطراب والحركة نحو «النَّقَرَان» و«الْغَلِيَّان» و«الْعَثِيَّان» . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالى حركات الأفعال ⁽⁷²⁾ فكذلك في هذا الجمع قوبلت زيادة المقاطع في الصيغة بالزيادة في المعنى وهو الجمع، ثم يكون تغيير نوع الحركة خاضعا لنظرية المناسبة والإتباع، والتسكين يكون إبقاء على الأصل.

وبذلك يكون التغيير في البناء المقطعي هنا لعلة دلالية، والتغيير في نوع الحركة لعلة صوتية، وهي التأثير الصوتي، ثم عدلوا عن التحريك في الصفة لثقلها ⁽⁷³⁾ وقيل لأن الصفة شبيهة بالفعل في الثقل لتحملها الضمير فيناسبها التخفيف ⁽⁷⁴⁾

4- لاحقة ميم الجمع:

الأصل في ميم الجمع صلتها بواو، يبدو ذلك مما ذكره ابن جني في تحليل ضمير الجمع في نحو (عليهم، إليهم، بهم)، حيث قال: " وأصله: عليهم، وإليهم، وبهم، فالهاء للإضمار، والميم علامة تجاوز الواحد، والواو لإخلاص الجمع، ثم إنهم يبدلون ضمة الهاء كسرة لخفض الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها، فيقولون: عليهم، وبهم، وإليهم، ثم إنهم قد يستقلون الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة، فيصير في التقدير - ولا يستعمل البتة كما استعمل جميع ما ذكرناه قبله - عليهم، وإليهم، وبهم، فتقلب الواو ياء لوقوع الكسرة قبلها، فيصير: عليهم،

واليهمي، وبهمي، ثم تستقل الياء هنا، فتحذف تخفيفاً هي والكسرة قبلها. (75)

وذهب ابن السراج إلى أن علة سكون الميم الفرار من توالي أربعة متحركات في بعض السياقات الصوتية، قال: "إذا قلت: عليكمو مال، وأتمو ذاهبون، ولديهمي مال، فمنهم من يثبت الياء والواو في الوصل ومنهم من يسقطهما في الوصل ويسكن الميم.. ولو حركوا الميم كما حركوا الهاء في "عليه مال" لاجتمع أربعة متحركات نحو: "رسلكمو"، وهم يكرهون الجمع بين أربعة متحركات".

(76)

ويبدو أن علة كراهة توالي المتحركات عنده قائمة على مجيئها في سياق الاعتداد بحركة الكلمة التي بعدها في نحو (عليكمو مال) و(لديهمي مال)، والثابت أن من يسكن لا يخصصها بسياق بعينة، فقط شريطة ألا يأتي بعدها سكون، وفي رأيي أن العلة هنا لا تخرج عن مطلق التخفيف، خاصة أنه بعض السياقات يكون الضم تاليا لكسر نحو (عليهم) فجاء السكون تخفيفاً خاصة أن علة أمن اللبس مأمونة؛ لأن المفرد بحذف الميم في نحو (عليه) والجمع مع الميم والتثنية بزيادة الألف، والدليل على ذلك، أن الأصل ليس مكروهاً، فبعض العرب ممن يوفون الحروف يأتون به، ومتى ثبت ذلك فلا أثر لتوالي المتحركات في هذا التحول الصوتي.

5- لاحقة ياء النسب:

تقوم القاعدة العامة للنسب على إضافة ياء مشددة لآخر الاسم الذي يُراد النَّسَبُ إليه وكسر ما قبلها، نحو (بصريّ) و(هاشميّ) و(مصريّ) في النسبة إلى (بصرة) و(هاشم) و(مصر).

وتتكون لاحقة النسب مقطعيًا من (... ح ص + ص ح) وذلك حالة الوصل، مشكلة بذلك مقطعين صوتيين أولهما متوسط غير مكتمل، والثاني من النوع القصير.

وفي حالة الوقف تشكل تلك الكلة الصوتية من مقطع واحد من النوع الطويل غير المكتمل (ي) = (... ح ص ص).

وحيث إن المقطع الصوتي العربي لا يبدأ بصائت فإن لاحقة ياء النسب تعتمد على الصامت الأخير من الاسم المنسوب، تكمل به مقطعها الأول حالة الوصل لتصبح (ص ح ص + ص ح ص) مع التنوين، أو المقطع الأوحاد (ص ح ص ص) حالة الوقف، وقد تبع ذلك كثير من

التغييرات في آخر بناء الكلمة المنسوبة، خاصة إذا كان آخر الاسم المنسوب صوتا ليس بصامت، فيكون التغيير تناسبا مع حركة الكسر، وتتمه للمقطع الصوتي، وقد تحذف بعض الصوامت أو الصوائت، أو تغير البنية تخفيفا لها من الثقل الناشئ عن لاحقة ياء النسب.

وقد صدرت نظرية توالي المتحركات مع لاحقة ياء النسب عند تغير بناء الكلمة من حركة إلى أخرى متى تضمنت بعض الصيغ الصرفية صوائت لا تنسجم مع ياء النسب بهيئتها التي جاءت بها القاعدة العامة، وهي كونها ياء مشددة مكسورا ما قبلها، وقد جاء ذلك تحت مسمى كراهة توالي الأمثال، من ذلك قولهم في النسب «نمر» و«إبل» «دئل»، : "فإنك إذا نسبت إليها فتحت أعينها فقلت: نَمْرِي وإِبْلِي ودَوْلِي؛ لأن ما قبل ياء النسب قد كسر من أجلها والياء شبيهة بالكسرة فكروها توالى الأمثال يخففوه بفتح العين".⁽⁷⁷⁾

والعلة فيما سبق توالي كسرتين بعدهما ياء تشبيها لها بالكسر ، وإن كان سيبيويه ينفي هذه العلة؛ إذ لم يتوال ثلاث حركات، فقال : "وما جاء من فَعَلٍ بمنزلة فَعَلٍ قولهم في النمر: نَمْرِي، وفي الحِطَات حَبْطِي، وفي شَقِرَة: شَقْرِي، وفي سَلَمَة: سَلَمِي. وكَأَنَّ الذين قالوا: تَغْلِي أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَل، كما جعلوا فَعَلٍ كَفَعَلٍ للكسرتين مع الياءين، إلاَّ أنَّ ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير؛ لأنه ليس توالي ثلاث حركات"⁽⁷⁸⁾

وهنا نطرح سؤالاً: ما الفرق بين توالي الأمثال وتوالي الحركات أو المتحركات؟

الحق أن الفرق بينهما من جانين الأول : من حيث الطبيعة الصوتية، والثاني: من حيث الإجراء المتبع .

أولاً: الطبيعة الصوتية : فإن علة توالي الأمثال تذكر مع الصوامت، وتحقق بتوالي صامتين متماثلين، بخلاف توالي المتحركات فلا يكون إلا بين الصوائت القصيرة مع زيادة المتحركات عن ثلاث.

ثانياً: الإجراء : فإنهم يتخلصون من توالي الأمثال بالصور الآتية:

- الحذف: في نحو: (تنزل) بدلا من (تتنزل) ، و(تقاتلون) بدلا من (ستقاتلون) ، ويشير إلى ذلك صاحب الألفية⁽⁷⁹⁾:

وَمَا بَيَّأَيْنِ ابْتَدِي قَدْ يَقْتَصِرُ ... فِيهِ عَلَى (تَا) ك(تَيْنِ) الْعِبَرِ

وأطلق عليه برجستراسر ترخيما⁽⁸⁰⁾

- الإدغام التقديمي : بأن يدغم الثاني في الأول وهو مذهب اشتهر به البزي في روايته عن ابن كثير فيما عرف (بتاءات البزي)⁽⁸¹⁾ يبدو ذلك من تشديد التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة في الوصل نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: 267].

- الإدغام الرجعي : في نحو: (تظَاهر) بدلا من (تتظَاهرُ) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: 4] والأصل (تتظَاهرا) أدغمت التاء في الظاء، في قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر⁽⁸²⁾.

- التسهيل: وهو خاص بتوالي همزتين نحو: (أَشْفَقْتُمُ)، فقد عولجت بتسهيل الهمزة الثانية إما (بينَ بينَ) أو بإبدالها ألفا أو بإدخال ألف فاصلة بين الهمزتين المحقتين⁽⁸³⁾ وقد تحذف إحدى الهمزتين، نحو: (أكرم) وأصله (أؤكرم)، فحذفت همزة (أفعل) لاجتماع الهمزتين، ثم حملت النون في (نكرم)، والتاء في (تكرم)، والياء في (يكرم) على الهمزة في (أكرم)؛ فحذفت الهمزة معهن كما حذفت معها ليتفق الباب ولا تختلف أحوال حروف المضارعة⁽⁸⁴⁾

- المخالفة الصوتية: بإبدال أحد المثلين صوتا آخر، ومن أمثلتها قولهم : قِراط، ودينار، ودِياج، ودِوان، وشِراز، وتمطى، وتقضى، ودسّاه، وككب، ويتسنّى: والأصل: قراط، ودنار، ودباج، ودوان، وشرّاز، وتمطط، وتقضض، ودسّسها، وكبّب، ويتسنن⁽⁸⁵⁾ وهذا الإجراء يتفق مع إجراء تغيير الحركات المتماثلة مع لاحقة النسب.

أما الإجراء الغالب للخروج من توالي المتحركات - كما يذكره أصحاب هذه النظرية- فيكون بتغيير نط المقاطع بالإغلاق أو بالزيادة كما تقدم.

ولعل هذا السبب في إطلاقهم توالي الأمثال في تغيير الحركة مع لاحقة ياء النسب من الكسر إلى الفتح؛ لأن الإجراء المتبع ليس تسكينا وإنما هو تغيير نوع الحركة لتحديث المخالفة بين الحركات.

المبحث الثالث: توالي المتحركات في الأبنية المنفصلة

لم يتوقف العمل بنظرية توالي المتحركات على الأبنية البسيطة والأبنية الإلصاقية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى الأبنية المنفصلة بما تشكله من تتابع مقطعي في تركيب الجملة، فاتخذوا من ذلك علة لبعض صور الخروج على مقررات أنظمة اللغة الصرفية والنحوية.

أولاً: التركيب المطلق:

إذا كان الحكم بكرة توالي المتحركات لم يتجاوز كماً عددياً أربعة متحركات في بناء بسيط أو إلصاق فيما عبر عن بالكلمة أو كالكلمة ، فإن الحكم بكرة توالي المتحركات في التراكيب النحوية المطلقة قد يزيد على ذلك، وتجيء صورته على هذا النحو:

إسكان المحرك بالفتح:

من ذلك قراءة «من سبأ نبياً» فروي عن قبل بإسكان الهمزة⁽⁸⁶⁾ وجعلوا علته توالي الحركات السبع فسكن تخفيفاً للتشكيل⁽⁸⁷⁾ وذلك على اعتبار أنها ممنوعة من الصرف في الأصل، وبذلك تكون محركة بالفتح ، وهو ما يعني تتابع ستة مقاطع قصيرة تنتهي بسابع مغلق حالة الوصل :

«سَـ / بَـ / أْـ / بُـ / نَدْـ / بَـ / أُـ» = «ص ح / ص ح / ص ح / ص ح / ص ح / ص ح / ص ح

والإسكان يحولها إلى :

« سَـ / بَـ / لَـ^٣ / بِـ / نَدَـ / بُـ / أِـ » = « ص ح اص ح اص ح اص ح اص ح اص ح ص ».

وقد روي عن قبل أيضا إسكان الهمزة في كلمة «لِسْبًا»⁽⁸⁸⁾ من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: 15] وهو ما يرد علة توالي المتحركات إلا إذا اعتبرنا العلة أربعة متحركات بسابقة اللام، والأولى - في نظري - أن يفسر بمطلق التخفيف لعل أخرى منها ما ذكره ابن خالويه من أن (سبأ) " اسم مؤنث، وهو أثقل من المذكر، ومعرفة، وهو أثقل من النكرة، ومهموز، وهو أثقل من المرسل، فلما اجتمع في الاسم ما ذكرناه من الثقل خفف بالإسكان"⁽⁸⁹⁾. ومع أن علة ثقل المؤنث والمعرفة غير واضحة لأنها معنوية، والثقل ينبغي أن تكون علته صوتية، فإن ثقل الهمزة لا

ينكر، وهناك تفسيرات أخرى صوتية كإجراء الوصل مجرى الوقف⁽⁹⁰⁾ وهو إجراء للتخفيف، خاصة أن قرينة الإعراب فيه غير ضرورية لوضوح السياق.

إسكان المحرك بالكسر:

من ذلك ما ورد في قراءة حمزة⁽⁹¹⁾: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: 43] فسكن الهمزة من «وَمَكْرُ السَّيِّئِ».

وقد علق الزجاج عليها بقوله: "وهذا عند النحويين الحدّاق لحن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطراب"⁽⁹²⁾

وقد وجهت إلى الآتي :

- إجراء الوصل مجرى الوقف⁽⁹³⁾

- إجراء المنفصل مجرى المتصل⁽⁹⁴⁾.

- التخفيف لكثرة الحركات⁽⁹⁵⁾

ولعل التفسير الأخير يدخلها معنا في مجال هذه النظرية، لكن تحليلها المقطعي ينقض هذا التفسير؛ إذ إن المقاطع القصيرة المتوالية التي كانت مجال التخفيف بالسكون ليست إلا ثلاثة «ي/ئ/و» = «ص ح / ص ح / ص ح» ثم تنتهي بحركة رابعة لبداية مقطع مفتوح «لا» = «ص ح ح» وإذا اعتبرنا المقطع الأخير حركة فالمقاطع أربعة، وهي ليست بالعدد الذي يمثل صورة توالي المتحركات وفق النظرية الصوتية؛ لأن ذلك في سياق الأبنية المنفصلة.

والحق أن حمزة له نهج خاص في الوقف على الهمزة كما هو معلوم، وهو في مثل كلمة «السيئ» يقف بتخفيفها وإبدالها لسكونها وكسر ما قبلها، لذا اعترض عليه مكي بن أبي طالب فقال: "وقد قيل إنه نوى الوقف على الهمزة وهو ضعيف؛ لأنه لو نوى الوقف لخفف الهمزة في الوصل؛ لأن أصله تخفيف كل همزة في الوقف، وهو لا يخففها إلا إذا وقف عليها وقفا صحيحا"⁽⁹⁶⁾

والأرجح في نظري أنه من باب التخفيف لثقل سياقها الصوتي، وفي هذا يقول مكي: "وحجة من أسكن أن استثقل كسرة على ياء مشددة فهي في مقام كسرتين والكسرة ثقيلة وهي على الياء المشددة أثقل، ثم كسرة على همزة، والكسر على الهمز ثقيل أيضا مع ثقل الكسر في نفسه، فاجتمع أشياء ثقيلة، فأسكن الهمز استخفافا" (97).

ويؤيد ما ذهب إليه مكي تسكين الأولى ﴿مَكْرُ السَّيِّئِ﴾ بالكسر دون الثانية ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ بالضم.

إسكان المحرك بالضم:

من ذلك ورود كلمة «أستدرج» بسكون الجيم في قول أبي دواد:

فأبلوني بليتكم لعل ... أصالحكم وأستدرج نَوَّيَا⁽⁹⁸⁾

قال الفراء: "فجزم «أستدرج» ، فإن شئت رددته إلى موضع الفاء المضمرة في لعل، وإن شئت جعلته في موضع رفع فسكنت الجيم لكثرة توالي الحركات" (99).

وقال ابن جني: "فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفاً واضطراراً، ويمكن أيضاً أن يكون معطوفاً على موضع لعل؛ لأنه "مجزوم جواب الأمر"، كقولك: زرني فلن أضيعك حقك وأعطك ألفاً؛ أي: زرني أعرف حقك وأعطك ألفاً" (100).

ولا شك أن التوجيهات السابقة لم تخرج عن التوجيه النحوي أو التوجيه الصوتي، وما يعيننا هنا التوجيه الصوتي، وقد جاءت العلة فيه للتخفيف، إما لمطلق ثقل حركة الضم أو أن الثقل موجه إلى كثرة توالي المتحركات، ويبدو لي أن ثقلها يركز على توالي كسرتين، الثانية منهما حركة همزة، ولا يخفى ما في ذلك من ثقل، والدليل على ذلك أن تلك العلة حاضرة في غير موضع، كالانتقال من كسر إلى ضم في قراءة الحسن: ﴿أَوْ يُحْدِثْ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: 113]، ساكنة الشاء. قال ابن جني: "ينبغي أن يكون هذا مما يسكن استئقالا للضمة، كقول جرير-أنشدناه أبو علي:-

سِيرُوا بَنِي الْعِمِّ فَلَا هَوَاْ مِنْ لَكُمْ ... وَنَهْرُ بَيْرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ⁽¹⁰¹⁾

على أن تفسير إجراء الوصل مجرى الوقف حاضر في جميع مواضع إسكان حركة الإعراب التي يمكن أن يوقف عليها.

ثانياً: التركيب المقيد:

هناك سياقات صوتية استحضرت نظرية توالي المتحركات، ولكنها بين الأبنية في علاقة تركيبية مقيدة بالمتلازمين:

1- التركيب العددي :

يقضي النحو المعياري أن المركب العددي من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، مبني على فتح الجزأين، في محلّ رفع أو نصب أو جر ما عدا «اثنا عشر» فيعرب جزؤه الأول إعراب المثني، بالألف رفعاً، وبالياء نصبا وجرأ، وجزؤه الثاني مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

كما أن شين «عشرة» تسكن في حالة التأنيث، أما في حالة التذكير فإنها تحرك بالفتح⁽¹⁰²⁾ وهو ما يسهم في تحقق صورة من صور توالي المتحركات.

ويبدو أن كثرة استعمال هذه الأعداد أدى إلى تخفيفها بصور عدة ، وهو ما نشهد في اللهجات الحديثة التي تلاعبت في هذا التركيب بما يساير مبدأ السهولة ودفع الثقل فيما يكثر استعماله.

ولم تكن اللهجات العربية القديمة بمعزل عن هذا التخفيف، فقد سجلت لنا القراءات القرآنية فيما ورد من هذا التركيب في القرآن الكريم صوراً من هذا التخفيف، على النحو الآتي :

ما ورد من بناء الجزأين مع تذكير «عشر»:

«أحد عشر» من قوله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: 4]

«تسعة عشر» من قوله تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: 30]

ما ورد من بناء الجزء الثاني : من تركيب «اثنا عشر» في قوله تعالى : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: 3٦]

ويدور الخلاف القرائي في هذه الأعداد حول :

تغيير يلحق الجزء الثاني من التركيب (عشر):

وذلك بسكون العين «عشر» وبها قرأ أبو جعفر وحده : ﴿اثنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: 36] ،
و﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: آية 4] و﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: 30] وقرأ
الباقون بفتح العين ⁽¹⁰³⁾.

وقد أفضت توجيهاتها إلى علة التخفيف كراهة توالي المتحركات ⁽¹⁰⁴⁾، وقد فصلها ابن جني
بقوله : "إن الاسمين لما جُعلا كالاسم الواحد، وبُني الأول منهما لأنه كصدر الاسم، والثاني منهما
لتضمنه معنى حرف العطف؛ لذا لم يجز الوقف على الأول لأنه كصدر الاسم من عجزه، فجُعل
تسكين أول الثاني دليلاً على أنهما قد صارا كالاسم الواحد" ⁽¹⁰⁵⁾ لكنه نفى تسكين عين «اثنَا عشر
واثني عشر» لسكون الألف والياء قبلهما، وقد فصّح ابن الجزري قراءة أبي جعفر ﴿اثنَا عَشَرَ﴾
بإسكان العين، مع مدّ أَلَف (اثنَا) بما سمع من العرب في قولهم : «التَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» بإثبات
أَلَف حَلَقَتَا ⁽¹⁰⁶⁾

وإذا كانت نظرية توالي المتحركات موجودة في سياق بناء الجزأين نحو «أحد عشر ، وتسعة
عشر» فإنها منتفية في «اثنَا عشر» ؛ لأنه يفضى إلى مقطع طويل مغلق « ص ح ح ص » وهو
مقطع تنفر منه العربية في غير ضرورة وقف أو لبس.

وإذا ثبت إسكان عين «اثنَا عشر» و«اثنَا عشر» فإنه محمول على إسكان عين «عشر» في
سياق بناء الجزأين في بقية الأعداد المركبة نحو «تسعة عشر»، وفي هذه الحال كان يفترض أن يتم
تقصير الصائت الطويل فتنتطق «اثْنَعَشَرَ» و«اثْنَتَعَشَرَ» لانعدام الضرورة.

وفي حال تأنيث «عشرة» نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]

فتسكن الشين، ومن العرب من يحركها بالكسر «عَشِرة» وهم بنو تميم ⁽¹⁰⁷⁾، ومنهم من يفتح
الشين «عَشَرة» ومن ذلك قراءة الأعمش: (اثْنَتَا عَشْرَةَ) ⁽¹⁰⁸⁾ قال ابن جني : وعلى الجملة فينبغي أن
يعلم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخيلات، ونُقِضت في كثير منها العادات؛ وذلك
أن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشرة: عَشِرة، وأهل الحجاز يكسرون الثاني، وبنو تميم

يسكنونه، فيقول المجازيون: نَبَقَ ونَخَذَ، وبنو تميم تقول: نَبَقَ ونَخَذَ، فلها ركب الاسمان استحال الوضع فقال بنو تميم: إحدى عشرة وثنتا عشرة إلى تسع عشرة بكسر الشين، وقال أهل المجاز: عشرة بسكونها" (109) ولا شك أن وجهي تحريك الشين (بالكسر أو الفتح) مضادان لعلّة كراهة توالي المتحركات.

تغيير يلحق الجزء الأول من التركيب:

وقد تركّز في حركة تاء التأنيث، من ذلك قراءة أنس بن مالك وابن عباس وابن قطيب وإبراهيم بن قنة: «عليها تسعة عشر» بضم التاء قال أبو حيان: "وهي حركة بناء عدل إليها عن الفتح لتوالي خمس فتحات، ولا يتوهم أنها حركة إعراب، لأنها لو كانت حركة إعراب لأعرب «عشر»" (110) وهذا يعني أن الضم جاء للمخالفة الصوتية بالحركات، وهو ما لم يثبت في غير هذا السياق، كما لم يثبت ضم التاء في غير سياق هذه الآية، وهو ما يحتاج إلى دليل مسموع من كلام العرب، ولو صح هذا لحدث نظيره في «رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْبًا» [يوسف: 4] وهو ما لم يثبت.

فإذا ثبت الضم فالأقرب أن يكون ضم إعراب لا بناء، ولا يمنع هذا بقاء الجز الثاني على بنائه، فإنه يكون مبنيًا على الفتح في محل جر.

أما قراءة أنس أيضا: «تسعة عشر» جمع «عشر» على «أعشر» ثم أجراه مجرى «تسعة عشر»، قال الزجاج: "وهي شاذة، كأنّها على جمع «فعل» و«أفعل»، مثل «يَمِين» و«أَيْمَن» (111) ورويت أيضا عن أنس «تسعة وعشر» بضم التاء وقلب الهمزة من «أعشر» واوا خالصة، وقد وجه إبدال الهمزة واوا على التخفيف، ووجه ضم التاء في القراءتين على أنه فرار من الجمع بين خمس حركات على جهة واحدة (112) أي أنها حركة مخالفة، أما علة إبدال الهمزة للتخفيف فلا شك في ثبوتها، أما الضم للمخالفة فهو غير ثابت، والأقرب أن تكون ضم إعراب على نحو ما ذكرنا في قراءة «تسعة عشر».

وقد ذكر ابن جني أنه قرئ «تسعة وعشر» وفسر بأنه فك التركيب وعطف على تسعة عشر على أصل ما كان عليه الاسمان قبل التركيب من العطف؛ لأن أصله تسعة وعشرة، كقولك: تسعة

وعشرون، إلا أنه حذف التنوين من تسعة لكثرة استعماله⁽¹¹³⁾ وإذا ثبت هذا فلا وجه لعل كراهة توالي المتحركات؛ لأن الحركات باقية دون تغيير.

وفي رأيي أن مناط هذا التغيير التخفيف لكثرة استعمال تلك الأعداد، فهي كما ذكر ابن جني مواطن تكثر فيها الانحرافات والتخلیطات، ونقض العادات⁽¹¹⁴⁾ أما علة التغيير لكراهة توالي المتحركات فقد ذكرنا ما يردّها.

ويؤيد هذا ما حدث لذلك التركيب في اللهجات الحديثة من صورة التغيير:

ففي اللهجة المصرية ومن تأثر بها: يقولون: «إِحْدَاشْ... إلى تَسْعَاشْ»

وفي اللهجات الخليجية: يزيدون على ذلك إسقاط صوت الراء على النحو الآتي: «إِحْدَاشْ، تسعَاشْ»، وفي كلتا اللهجتين تخفيف مع تنوع المقاطع، واختفاء توالي المقاطع القصيرة «ص ح». التركيب النَّحْتِي :

تحت العرب من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار⁽¹¹⁵⁾ وقد يشكل هذا النوع من الاشتقاق صورة من صور توالي المتحركات، من ذلك كلمة «حَيْلًا»، فيذكر أنها في الأصل كلمتان هما «حَيَّ» بمعنى: أقبل و«هَلَا» بمعنى: عَجَل ، ركبا، وصار كتركيب «خمسة عشر» وسمى بمجموعهما الفعل، تقول: حَيْلَ الثريد بمعنى: اتت الثريد واحضره، وقال بعضهم: حَيْلَ الصلاة أي اقصدا الصلاة فهذه متعدية، ويجوز أن تكون لازمة، فتعدى بـ «إلى» على معنى تعالى إلى كذا، أو بالباء بمعنى أسرع بكذا، أو بـ «على» على معنى أقبل على كذا⁽¹¹⁶⁾

وقد ورد هذا التركيب بلغات منها : «حَيْلَ» و«حَيْلًا» و«حَيْلًا» بتنوين التنكير و«حَيْلًا» بتخفيف الياء، و«حَيْلَ» بتشديد الياء وإسكان الهاء، وقيل: الصواب «حَيْلَ» بتخفيف الياء وسكون الهاء ، وما يعيننا من هذه اللغات ما ورد منها بسكون الهاء ، «حَيْلَ» و«حَيْلَ»، وقد علل سكون الهاء فيهما باستثقال توالي المتحركات، وقيل بل العلة لـ«حَيْلَ» فقط⁽¹¹⁷⁾.

ومتى ثبت أصل هذا التركيب ؛ فإن الغالب في صيغ النحت أن تتفق وذوق العربية التصريفي، وقياس هذا التركيب أن ينحت على وزن «فَعْلَلْ» فيقال: «حَيْلَ»، أما «حَيْلَ» و«حَيْلَ» فليس لهما نظير في الأبنية العربية⁽¹¹⁸⁾ وهو ما يعني بقاؤهما على الأصل قبل النحت،

وما جرى فيهما من لغات هو من باب التغيير الذي يلحق التراكيب المنفصلة كتركيب العدد، وهو ما أشار إليه أبو حيان فقال: "صار كـ «خمسة عشر» مفتوحتين، وسمى بجموعهما الفعل تقول: حيّل الثريد بمعنى: اتت الثريد واحضره"⁽¹¹⁹⁾.

ولعل امتناع ائتلاف الحاء مع العين في بناء واحد في العربية هو ما حدا بهم إلى الإبقاء على الصورة الأصلية، فيجرون التغيير على الأصل خلافا لما عليه الأبنية المنحوتة التي جاء على أوزان عربية تحولها إلى كلمة واحدة، فقد روي عن الخليل قوله: "و بعد الحاء الهاء. ولم يأتلفا في كلمة واحدة أصلية الحروف. وقبح ذلك على ألسنة العرب، لقرب مخرجيهما لأن الحاء في الحلق بلزق العين. وكذلك الحاء والهاء. ولكنهما يجتمعان من كلمتين لكل واحدة معنى على حدة كقول لبيد: يتقار في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيّل"⁽¹²⁰⁾

ومن ثم يكون التغيير تخفيفا لكثرة الاستعمال على نحو ما ذكرناه في التركيب العددي.

الخلاصة :

بعد رحلة شائكة وشائقة أُلقي عصا المسير حيث انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج وارتضاه البحث، وأعرض لأبرز ما ورد فيه من أفكار وحقائق ونتائج جاءت على النحو الآتي:

أولاً: عرض البحث «نظرية توالي المتحركات» عند علماء اللغة المتقدمين محددا مصطلحاتها، وموضحا مفاهيمها، مع تفصيل عناصرها وجميع سياقاتها الصوتية عندهم تمهيدا للوصف والتحليل مع ربطها بمعطيات الدرس الصوتي الحديث.

ثانياً: نقض البحث نظرية توالي المتحركات، بانتفاء علة ثقل توالي المتحركات، وأثبت أن العربية لم تكره توالي المتحركات على إطلاقه، بل هو مستحسن في بعض السياقات، وأن العدول عنه مرهون بالتعارض مع الأسس التي بُنيت عليها مقاصد العربية الكبرى، وهي :

1- أمن اللبس: وقد مثل ذلك إسكان حركة بناء الفعل الماضي مع لاحقة ضمائر الرفع المتحركة.

2- السهولة ودفع الثقل: يبدو ذلك من خلال عرض نماذج من صور توالي متحركات بعينها مما يشكل تتابعها ثقلا في البنية، نحو تتابع ضمتين أو الانتقال من كسر إلى ضم، أو تحريك صوت يشبه أصوات اللين... الخ

3- حسن التأليف: ومن لوازمه تنوع الأصوات، فإذا ثبت أن حسن التأليف على مستوى الصوامت يقضي بتباعد المخارج وتنوعها، فإن حسن التأليف على مستوى التشكيل المقطعي يقضي بتنوع المقاطع المستساغة في النظام الصوتي للعربية بين قصير ومتوسط مغلق ومفتوح، وهو ما يتطلب أحيانا تسكين متحرك، أو زيادة في صائت لقطع رتابة تتابع المتحركات القصيرة، أو لإصلاح إيقاع، فيما يعرف بالضرورة الشعرية.

أما توالي المتحركات في مطلقه فلا يشكل ثقلا؛ لذلك يستساغ مثل تأليف: «وَسَمِعَ عُمَرُ كَلِمَتَهُمُ» المكونة من أحد عشر مقطعا قصيرا من نوع «ص ح»، وتقبل هذا التتابع المقطعي مبني على تنوع عناصر الجملة بين أنواع الكلمة (حرف وفعل واسم) ونوع الحركة (فتحة، كسرة، ضمة) في صورة منسجمة متناغمة.

ثالثا: دلل البحث على ثبوت (توالي المتحركات) واستقراره في نظام العربية في الأبنية البسيطة والإلصاقية والمنفصلة.

رابعا: أثبت البحث تحقق مصاد نظرية توالي المتحركات بالعدول إليه في بعض السياقات الصوتية كتحرير الساكن مع لاحقة جمع المؤنث السالم في نحو «غُرُفَاتٍ، وَسَجَدَاتٍ وَسِدَرَاتٍ» جمعا لـ «غرفة» و«سجدة» و«سدر» ساكنة العين. ومنع «فعل» من الصرف ما يعني توالي ثلاثة مقاطع قصيرة، كذلك تحريك شين «عشرة» بالكسر أو الفتح في التركيب العددي.

خامسا: ربط البحث بين الطبيعة الصوتية لبعض الصوامت وبين صورة التخفيف بالتسكين، وذلك في السياق الأشهر في نظرية توالي المتحركات، كالربط بين طبيعة كل من الراء واللام والنون والميم، وبين تخفيفها بالسكون في نحو «يَأْمُرُكُمْ» و«يَنْصُرُكُمْ» و«يُشْعِرُكُمْ» و«يَلْعَنُهُمْ» و«أَنْلِزْ مَكْمُوهَا».

سادسا: أكد البحث على اضطراب أصحاب نظرية توالي المتحركات؛ حيث حددوا الصور المستساغة من توالي المتحركات في سياق الكلمة الواحدة كماً عددياً (ثلاثة متحركات) في سياق الكلمة أو شبهها، وما زاد عن ذلك عدوه خروجاً عن الضابط، ولكنهم لم يلتزموا بذلك، فقد ذكروا العلة نفسها فيما هو أقل من ذلك، من ذلك إسكان الراء من «بارئكم» و«يأمركم» كما ساقوه في سياقات صوتية منفصلة نحو من «سبأ نبأ».

سابعا: إن علة ثقل توالي المقاطع المتوسطة المفتوحة مقبولة من حيث الواقع الاستعمالي، ومع ذلك لم يدرجوها تحت نظرية توالي المتحركات، وذلك بناء على مفهوم الحركة عندهم المحصور في الحركات القصيرة، علماً بأنهم تنبهوا إلى العدول عنها في نحو قولهم: «قتال» و«رضيع» بدلاً من «قتال» و«راضيع» فكانهم قصرها لكي لا يتتابع المقطعان الممدودان.

ثامنا: من الخطأ الخلط بين مصطلحي توالي الأمثال وتوالي المتحركات ورباطهما بعلة الثقل، لثبوت الثقل في توالي الأمثال من خلال الواقع النطقي الذي يشهد بثقل توالي الصوامت ذات المخرج الواحد في بعض السياقات الصوتية، ويتخلص منه بصور مختلفة كالإدغام، أو الحذف أو المخالفة الصوتية أو الإبدال، أما توالي المتحركات فقد دللنا على أنه غير مستثقل نطقاً، كما أن الإجراء الذي اعتبره أصحاب هذه النظرية تخلصاً من الثقل منحصر في تغيير نمط المقطع بالإغلاق أو الزيادة.

الهوامش:

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ، 9/41.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب : 3 / 343 تح: عبد السلام هارون، م. الخالجي، القاهرة، ط3، 1988م، الفراء، معاني القرآن : تح: أحمد يوسف النجاشي وآخرين- دار المصرية للتأليف والترجمة - ط1، 1 / 88، ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م، 1 / 257.

- (3) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت ط2 / 1413 هـ - 1993 م، 1 / 83، الزمخشري، الفائق في غريب الحديث تح: علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2 د. ت، 1 / 342، ابن يعيش، شرح المفصل م. المنيرية - مصر د. ت، 3 / 146.
- (4) ينظر: ابن جني، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) دار إحياء التراث القديم ط1، 1954 م ص: 28 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 2 / 729.
- (5) ينظر: ابن عصفور، المتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996 م، ص: 56.
- (6) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 1 / 83 ابن يعيش، شرح المفصل : 3 / 146، الزمخشري، الفائق : 1 / 342، العكبري، التبيان في إعراب القرآن : 1 / 88، أبو حيان، ارتشاف الضرب : 3 / 1263 البحر المحيط : 2 / 458.
- (7) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4 / 437، وابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ط2، 1986 م، 2 / 240.
- (8) ينظر: سيبويه، الكتاب : 4 / 289 والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداي- المكتبة التوفيقية - مصر د. ت، 3 / 298.
- (9) ينظر: ابن عصفور، المتع الكبير في التصريف، ص: 56.
- (10) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1990 م، 1 / 125.
- (11) ابن جني، الخصائص الخصاص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية د. ت: 1 / 58.
- (12) ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1992 م، ص 252.
- (13) ينظر: ابن أيوب، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه، الكاش في فني النحو والصرف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2000 م، 2 / 64، 69.
- (14) ابن يعيش، شرح المفصل : 5 / 307، وديكنقوز، شمس الدين أحمد، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، البابي الحلبي، القاهرة، ط3، 1379 هـ - 1959 م، ص 17.
- (15) الخصائص: 1 / 376.
- (16) ينظر: ساباتينو موسكاني، مدخل إلى نحو اللغات السامية، تز: مهدي الخزومي وعبد الجبار المطليبي، عالم الكتب، ط1، 1993 م، ص262، وجواد علي، المعجم المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقى ط42001 م، 8 / 532.
- (17) سيبويه، الكتاب: 4 / 113.

- (18) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1422هـ / 2 / 74 وأبو حيان، البحر المحيط : 3 / 695
- (19) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير 74 / 2
- (20) سيويه، الكتاب: 4 / 113.
- (21) الفراء، معاني القرآن 2 / 137.
- (22) سيويه، الكتاب: 4 / 113.
- (23) المصدر السابق : 4 / 204.
- (24) ينظر: سيويه، الكتاب: 4 / 437، وابن جني، سر صناعة الإعراب 2 / 240.
- (25) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1، 1419هـ - 1998م، : 2 / 204 .
- (26) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - 1975م 1/300.
- (27) ينظر: سيويه، الكتاب : 4 / 437.
- (28) ينظر: سيويه، الكتاب : 4 / 249 والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ح / فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1998م، 2/123.
- (29) ينظر: المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: د نحر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 1992م ص 459.
- (30) ينظر : أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1998م، 3 / 1263.
- (31) ينظر الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل:، دار الكتاب العربي، بيروت ط3، 1407 هـ : 3 / 32، والفراء، معاني القرآن : 3 / 274.
- (32) ينظر : الزمخشري، الكشف : 3 / 31.
- (33) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/236 أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: نحر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت ط1، 1995م ص236.
- (34) ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة- لبنان - بيروت د. ت، 2 / 219.
- (35) الزجاجي، اللامات، تح: مازن المبارك دار الفكر، دمشق ط2، 1405هـ 1985م، ص 93
- (36) النيسابوريّ الغزنوي، محمود بن أبي الحسن، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تح: سعاد صالح باقبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998 م، 2 / 953
- (37) ابن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د. ت، ص473.

- (38) قرأ ورش عن نافع وأبو عمرو وابن عامر ورويس: (ثمَّ لِيَقْطَع) بكسر اللام. وورش وقبيل وأبو عمرو وابن عامر ورويس (ثمَّ لِيَقْضُوا) بكسر اللام. وابن ذكوان (وليوفوا) و(ليطوفوا) بكسر اللام فيهما، والباقون بإسكان اللام في الأربعة وهم: ابن كثير، وحمة، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وروح عن يعقوب، وخلف. [ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، د ت، 2/326]
- (39) سر صناعة الإعراب: 2/ 63.
- (40) سر صناعة الإعراب: 1/231.
- (41) الكتاب: 4/437.
- (42) شرح التسهيل: 1/ 125.
- (43) ابن السراج: الأصول في النحو: 1/ 50.
- (44) أبو البقاء العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ط1، 1995م، 2/28.
- (45) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ ص 155-156، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ط4، 1401هـ ص 77 والفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت ط2، 1993م، 2/ 77، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، تح: أحمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، 2000م، ص: 287 وأبو حيان، البحر المحيط: 2/ 458.
- (46) أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ط2، 1384هـ - 1964م 1/ 402 والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد انخراط، دار القلم، دمشق د. ت 1/362 واللباب في علوم الكتاب: 2/80
- (47) ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/ 146
- (48) سيبويه، الكتاب: 4/ 202، ابن مجاهد، السبعة ص: 155 ابن خالويه، الحجة ص 78.
- (49) ابن مجاهد، السبعة ص: 156.
- (50) ينظر: القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتني وخصومه ونقد شعره، القاضي الجرجاني تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي- الباي الحلبي د. ت ص 10.
- (51) المحتسب: 1/ 257.
- (52) ينظر: سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام (صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك) عالم الكتب 2005م، ص 177.
- (53) ينظر: الخصائص 2/ 343.

- (54) ينظر: ابن الجزري، النشر: 2 / 213
- (55) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، البابي الحلبي، القاهرة، د. ت، 1 / 531.
- (56) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد: 3 / 1374.
- (57) ينظر: المحتسب: 2 / 346
- (58) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق د. ت 6 / 114.
- (59) ينظر: الخصائص: 1 / 75 المحتسب: 1 / 110، ارتشاف الضرب: 5 / 2404
- (60) مسند أحمد، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م: 45 / 321 سنن النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط2، 1986 م: 6 / 207.
- (61) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421 هـ - 2000 م، 6 / 106 وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399 هـ - 1979 م، 4 / 61، والصغاني، التكملة والذيل والصلة، مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1979 م 3 / 410، وابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط 3، 1414 هـ: 6 / 176 (ق س س).
- (62) ينظر: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث: 3 / 38
- (63) ينظر: ابن الجزري، النشر: 2 / 216
- (64) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1 / 88.
- (65) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3 / 403.
- (66) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 2 / 729.
- (67) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 2 / 657.
- (68) ينظر: أبو بكر النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق 1981 م، ص 361 والدر المصون: 2 / 657.
- (69) ابن مجاهد، السبعة: ص 359.
- (70) قراءة الجمهور بسكون الواو، وروي الفتح عن ابن عباس، وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش أيضا [ينظر: الكشف 3 / 232، 253، وتفسير القرطبي: 12 / 237 والبحر المحيط: 8 / 36 والدر المصون: 9 / 549.
- (71) ينظر: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قارونس، 1978 م، 392 / 3.
- (72) الخصائص: 2 / 152.
- (73) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: 1 / 308.

- (74) ينظر: أبو العباس الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت د.ت، 2/696.
- (75) سر صناعة الإعراب: 2/397 - 398.
- (76) الأصول في النحو: 2/ 380
- (77) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: 2/ 944
- (78) الكّاب : 3/ 343
- (79) ألفية ابن مالك: صد 79 دار التعاون، د.ت
- (80) برجشتراسر، التطور النحوي : صد 70، تز: رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة د. ت.
- (81) النشر: 1/10.
- (82) ابن مجاهد السبعة في القراءات: صد163.
- (83) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 2/ 354.
- (84) ينظر: الممتع: صد 280، وسر صناعة الإعراب 2/ 64.
- (85) ينظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب : صد111 تز: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ط2، 1979م
- (86) ابن الجزري، النشر : 2/ 337.
- (87) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 256.
- (88) النشر : 2/ 337.
- (89) الحجة في القراءات السبع: ص 270.
- (90) البحر المحيط: 8/ 226.
- (91) ابن مجاهد، السبعة : ص 535.
- (92) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 275.
- (93) المصدر السابق نفسه.
- (94) شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط1، 1415هـ، 11/ 377.
- (95) الفراء، معاني القرآن : 2/371.
- (96) مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تز: محيي الدين رمضان، م.الرسالة ط3، 1984م، 2/212 .
- (97) المصدر السابق نفسه.
- (98) الفراء، معاني القرآن: 1/ 88 والخصائص: 2/ 343.
- (99) معاني القرآن: 1/ 88.
- (100) الخصائص: 2/ 343.

- (101) المحتسب : 2 / 59.
- (102) المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب - بيروت، د ت، 2 / 163.
- (103) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ص 226 والمحتسب: 1 / 332 والبحر المحيط : 10 / 33-332.
- (104) ينظر: شرح المفصل: 3 / 146 والبحر المحيط: 10 / 33-332
- (105) المحتسب : 1 / 332، النشر: 2 / 279 والبحر المحيط: 5 / 414، والدر المصون : 5 / 239
- (106) النشر: 2 / 279.
- (107) الأخنش، معاني القرآن تح: هدى محمود قراعة، الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م، 1 / 104 والأزهري، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، السعودية - ط1، 1412 هـ، 1 / 152.
- (108) ينظر: معاني القراءات للأزهري : 1 / 153 والمحتسب: 1 / 85.
- (109) المحتسب: 1 / 85.
- (110) البحر المحيط: 10 / 332.
- (111) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : 5 / 248.
- (112) ينظر، البحر المحيط: 10 / 333.
- (113) ينظر: المحتسب : 2 / 339.
- (114) ينظر: السابق: 1 / 85.
- (115) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية:، محمد علي بيضون ط1 - 1997م، ص 209.
- (116) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب : 5 / 2307 .
- (117) ينظر: الفائق، الزمخشري: 1 / 342.
- (118) ابن يعيش، شرح المفصل : 4 / 191.
- (119) ارتشاف الضرب: 5 / 2307.
- (120) أبو منصور، الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط1 - 2001م، 3 / 240.

تاريخ الارسال: 2018-02-28

تاريخ القبول: 2018-05-09

تاريخ النشر: 2018-06-02